



UN LIBRARY

JUN 24 1977

Distr.
GENERAL

A/32/112
10 June 1977

ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٣٧ من القائمة الأولية*

عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة
في العلاقات الدولية

رسالة مؤرخة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ من الممثل الدائم
للجمهورية الديمقراطية الألمانية موجهة الى الأمين العام

بالإشارة الى قرار الجمعية العامة (٣١/٩) المؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ،
أتشرف بأن أحيل اليكم رسالة من وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الألمانية السيد أوسكار فيشر
فيما يتعلق بعقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .
وأرجو التفضل بتعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة
تحت البند ٣٧ من القائمة المؤقتة .

(توقيع) بيتر فلورين
نائب وزير الخارجية
والممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية
الألمانية لدى الأمم المتحدة

A/32/50/Rev.1

*

مرفق

رسالة مؤرخة في ٧ حزيران / يونيه ١٩٧٧ من وزير خارجية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى الأمين العام

تعتبر الجمهورية الديمقراطية الألمانية اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الحادية والثلاثين، القرار ٣١/٩ الخاص بعقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية خطوة أولى نحو تحقيق الاقتراح الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ونلاحظ بارتياح أن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أعربت ، سواء في المناقشة أو من خلال التصويت لصالح القرار الآنف الذكر ، عن استعدادها للتعاون تعاوناً نشطاً في صياغة مثل هذه المعاهدة . وسوف يتعين على الجمعية العامة أن تقرر خلال دورتها الثانية والثلاثين الخطوات العملية التي تسمح بتقدم العمل بسرعة في هذا المجال . وستبذل الجمهورية الديمقراطية الألمانية جهودها لتحقيق هذه الغاية .

إن التغييرات العميقة الجذور التي حدثت في العالم والتطورات التي طرأت على العلاقات الدولية قد دعمت اعتقادنا بأن إعداد وقرار هذا المشروع الكبير أصبحا ممكنين من الناحية العملية كما أن ضرورة اتخاذ مثل هذا التدبير بصفة عاجلة تزداد وضوحاً يوماً بعد يوم . فجار المنازعات الدولية لا تزال تتأجج وليس بعيد الاحتمال خطر ظهور بؤر جديدة للتوتر ، إذ إنه لا يمكننا التخاضي عن الأنشطة المكثفة التي تقوم بها دوائر امبريالية معينة والتي تستهدف وقف عملية الانفراج ودفن عجلة سباق التسلح ونسف التعايش السلمي باتباع سياسة القوة والمجابهة . ونظراً لوجود عدد كبير من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، فإن أي نزاع دولي مسلح محفوف بخطر التصاعد إلى حرب نووية عالمية . ولذا فإنه ليس ثمة بديل سوى زيادة تدعيم أسس السلام والتعايش السلمي . وعقد معاهدة بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية سوف يسد هذه الحاجة إلى حد كبير لأن من شأنه أن يعزز التزام الدول بعدم اللجوء إلى العدوان على الدول والشعوب الأخرى ، مهما كان الدافع ، ويتسوية ما قد ينشأ بينها من خلافات بالطرق السلمية .

إن استبعاد استعمال القوة في العلاقات الدولية سوف يكون تدبيراً شاملاً في سبيل ضمان كافة الحقوق الأساسية للدول ، وخاصة احترام سيادتها وسلامة كياناتها الاقليمية وكذلك قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية . وسوف يخلق هذا ، في الوقت نفسه ، الظروف الملائمة لنزع السلاح ولاستبعاد أساليب القوة المادية . وسوف ينمو التعاون السلمي بين الدول — الذي لا يزال ، بالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة بواجه مصوقات تضعها في طريقه عناصر التوتر وسباق التسلح — نمواً أفضل لفائدة الشعوب . وعلى ذلك يتحتم أيضاً أن يختفي نهائياً من الحياة الدولية التهديد باستخدام القوة العسكرية للحفاظ على المصالح الاقتصادية . وتعتقد الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن صياغة وقرار معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية هو الطريق المأمون لتمييز عملية الانفراج ونشرها في جميع أنحاء الكرة الأرضية .

ريعتند المشروع الذي اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اعتمادا راسخا على التحريم العام لاستعمال القوة والتهديد باستعمالها كما يتمثل في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة . وهدف المعاهدة العالمية هو جعل هذا المبدأ المقرر في ميثاق الأمم المتحدة أكثر دقة وضمان تطبيقه تطبيقا سليما بزيادة ايضاحه . ومن هذه الناحية ، فان المشروع السوفياتي هو أول مشروع يحدد بصفة شاملة مدى تطبيق هذا المبدأ كما أنه ينص على تحريم استعمال القوة في جميع المجالات أي برا وبحرا وفي الجو وفي الفضاء الخارجي .

ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد ، الترابط العضوي بين عدم استعمال القوة وبين التحريم العام لاستعمال جميع أنواع الأسلحة . وتعتبر الجمهورية الديمقراطية الألمانية هذا الحكم شرطا جوهريا وضروريا للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، وفي الوقت نفسه تدبيرا فعالا للغاية لمناهضة سباق التسلح . وفي هذا الاطار ، لا بد أيضا من لفت الانتباه الى الالتزام المقترح ببذل كل ما يمكن من جهد لتخفيف المجابهة العسكرية وتحقيق نزع السلاح . ومن شأن معاهدة عالمية فعالة أن ترسي ، بصريح العبارة القانونية ، دعائم الواجب الدولي الذي يلقيه على عاتق كافة الدول ميثاق الأمم المتحدة بصفة عامة والذي يلزمها بالمساهمة مساهمة فعالة في التدابير التي تتخذ في مجال نزع السلاح .

ولا يزال غير مفهوم السبب الذي يحدو ببعض الدول الى اعتبار عقد مثل هذه المعاهدة تكرارا غير ضروري للمبدأ المقابل الوارد في الميثاق بل وحتى سبب تشككها في صحة هذا المبدأ . فتدوين المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق هو ممارسة عامة تتمشي تماما مع المادتين ١١ و١٣ منه . ومن الأمثلة ذات الصلة بالمعاهدات العديدة التي تهدف الى ضمان الحق القومي في تقرير المصير المقرر في ميثاق الأمم المتحدة وترجمته الى ممارسة عملية . وثمة عدد من المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف ، وكذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، تقر كلها مبدأ عدم استعمال القوة .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية مقتنعة بأن معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية سوف تعزز المبدأ الأساسي الوارد في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة وتقدم ضمانات أفضل لتطبيقه . ولا بد أن نذكر أن عددا كبيرا من المنازعات العسكرية قد نشب منذ وضع ميثاق الأمم المتحدة . فالمعاهدة ستكون أساسية لكبح جماح تلك القوى التي لا تزال ترى في العدوان واستعمال القوة المسلحة لقمع الشعوب الأخرى وسيلة من وسائل سياستها . وسوف تكون في ذلك فائدة لجميع الذين يكافحون من أجل اقامة الأمن الدولي والتفاهم فيما بين الشعوب .

هذا وينبغي أن يكون عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية مقبولا لدى جميع الدول . فهو لا يؤثر في الالتزامات التي ارتبطت بها الدول في المعاهدات السابقة ولا في حق جميع الدول غير القابل للتصرف في الدفاع عن نفسها كما هو وارد في المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة . كما أنه لا يمس حق الشعوب التي تكافح في سبيل تحريرها القومي ، في استعمال كل الوسائل المتاحة لها لتحقيق ذلك الهدف .

وتود الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن تعرب عن أملها في أن تتخذ كافة الدول نهجاً
بنافٍ تجاه صياغة المعاهدة، مراعية في ذلك ما لمقدها من أهمية لدعم الأمن الدولي واستقرار
السلام العالمي وتدعيم سلطة الأمم المتحدة .

(توقيع) أوسكار فيشر
وزير الخارجية نمي
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
